اللامساواة الحضرية وتأثيراتها على تحقيق التنمية المستدامة"

(دراسة ميدانية على القاهرة الكبرى) (*)

تحت إشراف

أ. د. محمود فهمي الكردي

فاطمة بركات عبد الفتاح يونس

كلية الآداب جامعة القاهرة

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى دراسة اللامساواة الحضرية بين بعض الأحياء المتجاورة في القاهرة الكبرى وأسبابها وتأثيراتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باستخدام مؤشرات وأدوات البحث المتمثلة في المكونات الاجتماعية- الاقتصادية لمجالات (التعليم، الصحة، المسكن، الأمن، الخدمات)؛ وذلك لمعرفة الاحتياجات الفعلية لسكان هذه المناطق، ووضع الاستراتيجيات المقترحة للحد من نمو اللامساواة الحضرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتركزت الدراسة الميدانية في القاهرة الكبرى باعتبارها أهم مركز حضري في مصر، واستخدم الأسلوب المقارن لقياس اللامساواة الحضرية بين الأحياء الغنية والمتوسطة والفقيرة المتجاورة من حيث تخصيص الموارد وتقديم الخدمات، ومدى تأثير ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

واعتمدت الدراسة على استبيان وُجه إلى عينة كبيرة نسبياً (٤٥٠ أسرة معيشية) موزعة جغرافياً على مناطق وأحياء متجاورة ومتباينة (راقية ومتوسطة وفقيرة)، وأيضاً تصنيف الشرائح الاجتماعية المختلفة القاطنة في هذه الأحياء (عليا ووسطى ودنيا).

وتم اختيار (منطقة جنوب القاهرة) وتطبيق الاستبيان في أحياء المعادي القديمة والمعادي الجديدة والبساتين. و(منطقة شمال الجيزة) والدراسة في أحياء المهندسين وبولاق الدكرور، وجنوب الجيزة والدراسة في حي الدقي. و(محافظة القليوبية) والدراسة في أحياء شبرا الخيمة وبنها والخصوص.

وقامت الدراسة على فرض أساسي مؤداه "أن من أسباب عدم تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها اللامساواة الحضرية والتوزيع غير العادل للموارد والخدمات بين المناطق الحضرية في القاهرة الكبرى"، وتم اختبار هذا الفرض ميدانياً؛ حيث أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن بعض أهداف التنمية المستدامة يصعب تحقيقها في ظل تواجد اللامساواة الحضرية.

الكلمات المفتاحية : اللامساواة الحضرية، الفقر، التنمية المستدامة.

(*) دور اللامساواة الحضرية وتأثيراتها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على القاهرة الكبرى، المجلد الحادى عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢، ص ص٩-٥٠.

Abstract

This study sought to study urban inequality between some neighboring neighborhoods in Greater Cairo and its causes and effects on achieving sustainable development goals, using indicators and research tools represented in the socio-economic components of (education, health, housing, security, services). This is to know the actual needs of the inhabitants of these areas, and to develop the proposed strategies to reduce the growth of urban inequality and achieve the goals of sustainable development.

The study relied on a questionnaire directed at a relatively large sample (450 households) distributed geographically into disparate neighboring regions and neighborhoods (high-end, middle and poor), as well as the classification of the different social strata living in these neighborhoods (upper, middle and lower).

(South Cairo area) was selected and the questionnaire was applied in the old Maadi, New Maadi and Basateen neighborhoods.

And (North Giza area) and study in the neighborhoods of Mohandessin, Boulaq El Dakrour, and South Giza, and study in the Dokki neighborhood.

And (Qalyubia governorate) and the study in the neighborhoods of Shubra El-Khaima, Benha, and Al-Khosous.

The study was based on the basic assumption that "among the reasons for the failure of sustainable development to achieve its goals are urban inequality and the inequitable distribution of resources and services between urban areas in Greater Cairo," and this hypothesis was field tested. Where the results of the field study indicated that some sustainable development goals are difficult to achieve in light of urban inequality.

Key words: Urban Inequality; Poverty; Sustainable Development.

المقدمة

هذه الدراسة عن أثر اللامساواة الحضرية- كمتغير مستقل- على تحقيق أهداف التنمية المستدامة- كمتغير تابع- من خلال استخدام **استخدام مؤشرات كل من المكونات الاجتماعية- الاقتصادية في المجالات التالية: (السكن- التعليم- الصحة- الأمن- الخدمات).**

وجاء اختيار هذه الدراسة **للأسباب التالية:**

- لا يحظى البعد المكاني والحضري للامساواة داخل القاهرة الكبرى بالكثير من التنظير والأبحاث.
- معظم الدراسات المعنية باللامساواة في أغلب الأحيان تركز على الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية، وتتخذ من الدخل معيار أساسي للامساواة.
- كما أن الدراسات والبيانات المتوافرة لا توضح التفاوت الشاسع بين المحليات والشياخات داخل الحضر نفسه.
- ولا تهتم الدراسات المتوافرة بالبعد الاجتماعي والتنموي والخاص بالتفاعل بين الأفراد والمجتمعات المتجاورة وأثر هذا التفاوت على تحقيق التنمية المستدامة.
- إن الربط بين مشكلات المجتمع الحضرية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يعد عاملًا أساسيًّا في التوصل لحلول مجتمعية مستدامة للمساعدة في تضييق الفجوات بين المناطق السكنية وبعضها.
- إن سوء الأحوال السكنية أو تقدمها، والتفاوت في الأوضاع السكنية بين طبقات المجتمع، وبين حضره وريفه، وكذلك نوعية المساكن القائمة واختلاف أنماطها، تعبر جميعاً عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية لبلد ما.

وتهتم هذه الدراسة بدراسة اللامساواة الحضرية **بين بعض الأحياء في القاهرة الكبرى** وأسبابها وتأثيراتها على تحقيق التنمية المستدامة، وتركز على **التفاعل بين الأفراد والجماعات** وأثر هذا التفاعل على مسار التنمية المستدامة، وذلك باستخدام مؤشرات وأدوات البحث المتمثلة في المكونات الاجتماعية- الاقتصادية لمجالات (**التعليم، الصحة، المسكن، الأمن، الخدمات**)؛ لمعرفة الاحتياجات الفعلية لسكان هذه المناطق، ووضع الاستراتيجيات المقترحة للحد من نمو اللامساواة الحضرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

تقوم إشكالية الدراسة على أنه لا تتحقق التنمية دون الوصول لسد الاحتياجات الأساسية والحق في المسكن الملائم وجودة الحياة بالنسبة للجيل الحاضر، ومراعاة

متطلبات واحتياجات أجيال المستقبل.

وترى الدراسة أن الحوكمة الحضرية، والسياسات والاستراتيجيات العامة على مر التاريخ تتحمل قدرًا من مسؤولية وجود هذه الفجوات واللامساواة في توزيع الموارد والخدمات بين المناطق والأحياء السكنية في القاهرة الكبرى.

كما ترى أيضاً الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الهجرة الريفية- الحضرية، ونمو نمط السكن الفقير والعشوائي واللامساواة الحضرية في القاهرة الكبرى.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية أن يكون السكن المناسب والخدمات والمرافق والاحتياجات الأساسية **حقًّا أصيلًا لجميع سكان القاهرة**؛ لذلك تجب دراسة أسباب وعواقب التفاوات واللامساواة في أنماط السكن وأحواله من حيث تدهور الأحياء القديمة وانهيار المباني والشروخ الخطيرة في الأبنية- وتزايد نسب الإسكان الفاخر وتداعياته في بعض الأحياء، بالإضافة إلى اللامساواة في فرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، وتوافر البنية التحتية الأساسية (كمرافق الكهرباء والصرف الصحي) وحتى جودة الهواء والمياه الصالحة للشرب من منطقة إلى أخرى.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على **أسباب اللامساواة الحضرية** الناجمة عن سوء السياسات الحالية والقديمة في التخطيط الحضري والعمراني، فضلاً عن التوزيع غير المتكافئ للموارد والخدمات بين المناطق والأحياء في القاهرة الكبرى، **وتأثيراتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استخدام مؤشرات كل من المكونات الاجتماعية- الاقتصادية في المجالات التالية: (السكن- التعليم- الصحة- الأمن- الخدمات).**

تساؤلات الدراسة:

(١) ما أسباب اللامساواة الحضرية (محليًّا ودوليًّا)؟

(٢) ما علاقة اللامساواة الحضرية بأهداف التنمية المستدامة؟ وما محاولات الحد من

نمو اللامساواة في مصر؟

(٣) ما دور السياسات العامة والحوكمة الحضرية في تأصيل اللامساواة الحضرية عبر مراحل تاريخية مختلفة، تمييز مناطق وإهمال مناطق أخرى؟

(٤) ما الاحتياجات الأساسية لقاطني المناطق السكنية المحرومة من الموارد والخدمات؟

(٥) ما التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للامساواة الحضرية والتوزيع غير العادل بين المناطق الحضرية على مدى تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها؟

(٦) ما أشكال التكيف والتفاعل الاجتماعي مع صور اللامساواة الحضرية في القاهرة الكبرى؟

(٧) ما الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة الآثار المترتبة على اللامساواة الحضرية في تحقيق التنمية المستدامة؟

التوجه النظري للدراسة:

لما كانت اللامساواة محصلة نهائية لعدم تحقيق العدالة فتستند هذه الدراسة من الناحية النظرية إلى المبدأ الشهير الذي طرحه "جون راولز J.Rawls " حول قضية العدالة وأطلق عليه "مبدأ الاختلاف"، والذي يؤكد أن صور عدم المساواة في توزيع المزايا النادرة (كالقوة والنقود والمرافق والخدمات أو أية ميزة أخرى) لا يمكن تبريرها إلا إذا عملت على زيادة منافع الجماعات الأقل حظاً في المجتمع، والأمر الذي يجعل هذا المبدأ مبدأ للعدالة وجود الفكرة التي مؤداها أن العدالة تتشكل بالنظر إلى المجتمع من موقف مكتمل لا يتجزأ، أو من "موقف أصلي متخيل- هذا من وجهة نظر راولز- يتم فيه التوصل إلى اتفاق يبرمه أفراد يُتصور أنهم قادرين على إدراك مصالحهم إدراكاً عقلانياً، مع أنهم محرومون من المعلومات حول ما يمتلكونه من مهارات وخصائص، وفي رأي "راولز" أن هؤلاء الأفراد سوف يحرصون كل الحرص على تعظيم رفاهية الأعضاء الأقل حظاً في المجتمع، خشية أن يسقطوا هم أنفسهم إلى تلك الهاوية، ومن ثم فإنهم لا يسمحون بوجود صور اللامساواة إلا إذا كانت تسهم في رفاهية الفقراء.

وتشكل قضية اللامساواة جزءًا من نظرية "راولز Rawls"[١] حول العدالة كنوع

من الاعتدال وهي تقوم على مبادئ ثلاثة، وهي مبادئ تتفق مع ما تصبو إليه أجندة أهداف التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ من رؤى وأهداف حول توفير الرفاهية للجميع، وتشمل المبادئ التالية:

١- مبدأ الحرية المتساوية إلى أقصى حد؛ حيث يكون لكل شخص حق متساوٍ في الحصول على أكبر قدر ممكن من نظام الحريات الأساسية يتوافق مع نظام مشابه لنظام الحرية للجميع، وهو ما يؤكد عليه الهدف رقم (٥) من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، والهدف الفرعي (١-٤) "ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بالحقوق نفسها في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠".

٢- مبدأ تكافؤ الفرص حيث تصبح المواقع الوظيفية مفتوحة للجميع بشروط يحظى فيها الأشخاص الذين لهم قدرات متشابهة بفرص متساوية للحصول على الوظيفة، وهو ما يتحقق من خلال الهدف الفرعي رقم (٨-٤) "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية".

٣- مبدأ الاختلاف ويتطلب أن يتم ترتيب النظم الاجتماعية والاقتصادية؛ بحيث يستفيد منها أشد المحرومين، ويؤكد عليه الهدف (١-٧) "وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استنادًا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر".

وسيدور التوجه النظري في هذه الدراسة حول **إشكالية أساسية مفادها**

التساؤلات التالية؛ وهي:

١) لماذا تظل بعض المناطق السكنية محرومة من الخدمات والمرافق باستمرار، وأخرى يتوافر بها الخدمات والمرافق في القاهرة الكبرى؟
٢) ما التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترتبة على اللامساواة الحضرية والتوزيع غير العادل بين المناطق الحضرية؟
٣) ما أشكال التكيف الاجتماعي والاستراتيجيات المقترحة لمواجهة الآثار المترتبة على اللامساواة الحضرية والتوزيع غير العادل للموارد والخدمات بين المناطق الحضرية، وعلاقة ذلك بمدى إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؟

المفاهيم الأساسية في الدراسة:

١) الحضرية Urbanism

يشير مفهوم الحضرية إلى أنماط الحياة الاجتماعية التى يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية. وهى تتضمن: مستوى عالي التخصص من تقسيم العمل فى العلاقات الاجتماعية، وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية، والتعددية فى المعايير، والتحول العلمانى، وزيادة الصراع الاجتماعى، وتعاظم أهمية وسائل الاتصال الجماهيرى. وقد حاول "لويس ويرث" فى مقال مهم (نشر عام ١٩٣٨) عنوانه: "الحضرية أسلوب حياة"، فى المجلة الأمريكية لعلماء الاجتماع أن يرجع تلك النماذج الاجتماعية إلى ثلاث سمات عامة مميزة للمدينة هي: الحجم، والكثافة، وعدم التجانس الاجتماعى. وإن كانت البحوث التى أجريت بعد ذلك قد أوضحت فساد محاولات ربط السمات الاجتماعية والثقافية ربطا حتميا بالظروف الفيزيقية الطبيعية.[٢]

وارتبط ظهور الحضرية في أوائل القرن العشرين بارتفاع التصنيع المركزي، والأحياء المختلطة الاستخدام، والمنظمات والشبكات الاجتماعية، وما وصف بأنه "التقارب بين المواطنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية"[٣].

٢) اللامساواة الحضرية: Urban Inequality

من خلال مراجعة الأدبيات المختلفة حول مفهوم اللامساواة الحضرية تم صياغة التعريف التالي:

اللامساواة الحضرية هي أن لا يحظى جميع الناس في مناطق حضرية متجاورة/ متقاربة بفرص متساوية للمرافق والخدمات العامة والوظائف والحياة الجيدة[٤]، بمعنى أن تكون هناك **فجوة نوعية بين سكان المناطق الحضرية المتجاورة نفسها** على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وسلوك الإنسان الحضري اليومي الذي يظهر إنطلاقاً من الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تتميز بها الحياة الحضرية والوسط الذي يحتم ضرورة التأقلم والتكيف والإندماج فيه من الناحية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

٣) العدالة المكانية Spatial justice

إن المكان عامل أساسي في المجتمعات الإنسانية وتنطوي تحته العدالة الاجتماعية. ولهذا فمن الضروري فهم التفاعلات بين المكان والمجتمعات ليتسنى لنا فهم المظالم الاجتماعية، ولينعكس ذلك على سياسات التخطيط التي تهدف إلى الحد من تلك المظالم. ويقود هذا المنظور مفهوم العدالة المكانية، التي تربط بين العدالة الاجتماعية والمكان. فالعدالة المكانية تمثل تحديًا حاسمًا ذلك أنها الهدف الأسمى للعديد من سياسات التخطيط. لأجل هذا، من الضروري تحليل مفهوم العدالة المكانية، الذي لم يبحث إلا نادرًا حتى الآن (لا سيما منذ أعمال أنجلو أمريكان علماء الجغرافية النقدية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حتى إنه أصبح من المسلمات. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، تم عقد عدة فعاليات ونشرت عدة مطبوعات أثارت اهتمام الإنسان والعلوم الاجتماعية بمفهوم العدالة المكانية.[٥]

٤) العدالة الاجتماعية Social Justice

ويقصد بالعدالة الاجتماعية حصول كافة السكان على فوائد ومنافع الموارد الاستثمارية المخصصة والموارد المستخدمة، أي أن العدالة تعني منطقية توزيع الاستثمارات على حيز الدولة دون تفرقة بحيث ينال كل مواطن في أي إقليم حقه المتعادل من ثمار التنمية، فالعدالة الاجتماعية مرتبطة بتوزيع ثمار العمل وتحقيق المساواة بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته[٦].

٥) التنمية المستدامة: (sustainable development)

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر **بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها**. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

مجالات التنمية المستدامة:

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. **وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية.**[٧]

ومن أهم أهداف ومكونات التنمية المستدامة التي سوف تركز عليها هذه الدراسة وتقوم بقياس مؤشراتها؛ هي:

- **السكن:**

إن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة بمؤشر نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، واختلاف نمط السكن في نفس الأحياء السكنية المتجاورة، وسوء التخطيط العمراني والحضري الذي تنتج عنه قضية اللامساواة الحضرية.

- **التعليم:**

يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبًا رئيسًا لتحقيق التنمية المستدامة. حيث إن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك ارتباط بين مستوى التعليم ومحو الأمية وفرص التدريب والتوعية المتوافرة في حي ما واختلافها في منطقة السكن نفسها.

- **الصحة:**

هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة

وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس، فأن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية؛ ومن ثم فشل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **الخدمات:**

إن توافر الخدمات وجودتها في منطقة ما يرتبط بأهداف التنمية المستدامة التي تصبو إلى توفير التعليم الجيد والمنخفض التكلفة وتوافر الخدمات التعليمية الجيدة للجميع الهدف رقم (٤)، وتوافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع الهدف رقم (٦)، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة الهدف رقم (٧).

- **الأمن:**

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها في الوقت نفسه لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم ونوعيتها ومدى انتشارها في الأحياء السكنية.

٦) التنمية العمرانية المستدامة Sustainable urban development

تم تعريف التنمية العمرانية المستدامة في المادة الثانية من قانون البناء الموحد على أنها "إدارة عملية التنمية العمرانية بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لتلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على فرص الأجيال القادمة".[٨]

٧) الحق فى السكن Right to housing

هناك أكثر من تعريف للحق فى السكن، ولكن تعريف المقرر الخاص المعنى بالسكن اللائق بالأمم المتحدة هو " حق الإنسان في السكن اللائق هو حق كل امرأة ورجل وشاب وطفل في الحصول على بيت آمن يأويه ومجتمع محلي ينتمي إليه ويعيش

فيه في ظل السلم والكرامة ".

وهو التعريف الأهم بالنسبة لمصر، فمصر من الدول الطرف التى وثقت على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذى ينص فى مادته ال 11 على" إحترام وحماية وإعمال الحق في السكن الملائم"، الذى يشمل سبعة أركان رئيسة؛ وهى:

- الضمان القانونى للحيازة (إيجار أو تمليك للأرض أو العقار)
- توفير خدمات المرافق (مياه الشرب والصرف الصحى والطاقة)
- التكلفة الملائمة (إيجار، أقساط، ضرائب، فواتير المرافق، صيانة)
- الصلاحية للسكن (التزاحم، المساحة، الآمان الصحى والإنشائى)
- الإتاحة (لفئات الشعب، ولذوى الاحتياجات)
- الموقع (توافر فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية، والتسوق، والترفيه)
- ملائم ثقافيًّا (توزيع ونوعية الفراغات، مواد البناء، التعبير عن الهوية)

هذا التعريف بمثابة القانون فى مصر، بالإضافة إلى أنه تم إدراج مادة خاصة بالحق فى المسكن الملائم فى دستور2012 .

وقد تم الاعتراف بالحق في السكن في عدة من الوثائق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان[٩].

(٣) الإطار المنهجي للدراسة:

استناداً إلى أهداف الدراسة وتساؤلاتها تم استخدام بعض الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات، وذلك على النحو التالي:

الأسلوب المقارن:

يستخدم هذا الأسلوب بغرض قياس اللامساواة الحضرية بين الأحياء الغنية والمتوسطة والفقيرة المتجاورة من حيث تخصيص الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك للمقارنة بين حال هذه الخدمات ومدى تأثير ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

وأيضاً المقارنة بين المستويات الاجتماعية المختلفة في حصولها على أنصبة من الموارد والخدمات والمرافق.

ويتم ذلك في ظل عمل تقييم للتراث العلمي المتاح في هذا الشأن- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمسوح والتقارير والدراسات ... إلخ-وهو ما يمكن أن يسمى **"التحليل الكمي المقارن"**.

الاستبيان:

اعتمدت الدراسة على استبيان وُجه إلى عينة كبيرة نسبيًّاً (٤٥٠ أسرة معيشية) موزعة جغرافياً على **مناطق وأحياء متجاورة ومتباينة** (راقية ومتوسطة وفقيرة) تتحدد معايير اختيارها على أساس- عدد السكان ومعدلات التزاحم ومدى توافر الخدمات والأنشطة والمرافق والتخطيط الهندسي للطرق والشوارع والمباني- وأيضاً تصنيف الشرائح الاجتماعية المختلفة القاطنة في هذه الأحياء على أساس مدى تجانس كل شريحة في نمط السكن ومستويات الدخل والإنفاق، والمهنة والممتلكات. ثم نتعرف من خلالها على آثار اللامساواة الحضرية وسبل التعايش معها في المجالات المختلفة.

حدود الدراسة:

١- الحدود البشرية.

يتمثل في اختيار العينة العشوائية لبعض الأسر المعيشية التي تتميز بقدر من التجانس الداخلي في عدة خصائص بنائية معينة مثل **الحي السكني**، نمط السكن، مستويات الدخول، طبيعة العمل، خصائص المسكن، مستويات الإنفاق على التعليم والصحة والسكن... إلخ، التي يتحدد من خلالها المستوى الاجتماعي لهذه الأسر ومكانتها داخل المجتمع (عليا- متوسطة- دنيا).

٢- الحدود الزمنية:

حددت الدراسة إطارها الزمني في الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ إلى يونيو ٢٠٢٠.

٣- الحدود الجغرافية:

تتركز الدراسة الميدانية في القاهرة الكبرى باعتبارها أهم مركز حضري في مصر،

فضلاً عن أنها تضم معظم الشرائح الاجتماعية بتباياتها المختلفة. فالقاهرة تهيمن على نصيب كبير من السكان وتشكيلة هائلة من الموارد وبالتالي يمكن اعتبارها **معياراً** للدولة.

وتتركز الدراسة الميدانية في القاهرة الكبرى؛ حيث يتم **تنميط الأحياء** إلى (راقية ومتوسطة وفقيرة) من خلال عدة مؤشرات أهمها: عدد السكان، وطبيعة عملهم، ومعدلات التزاحم ومدى توافر الخدمات والأنشطة والمرافق، والتخطيط الهندسي للطرق والشوارع والمباني ... الخ.

وتم اختيار (**منطقة جنوب القاهرة**) ودراسة أحياء **المعادي القديمة والمعادي الجديدة والبساتين.**

و(**منطقة شمال الجيزة**) ودراسة أحياء **المهندسين وبولاق الدكرور،** وجنوبي الجيزة ودراسة حي **الدقي**.

و(**محافظة القليوبية**) ودراسة أحياء **شبرا الخيمة وبنها والخصوص.**

(٤) صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات النظرية والمنهجية أثرت في تطبيق أداة الدراسة الرئيسة "الاستبيان" وكان من بينها:

- ندرة البحوث والدراسات والاحصائيات الحديثة التي تناولت قضية اللامساواة الحضرية في القاهرة الكبرى؛ حيث تتوافر الاحصائيات على مستوى المحافظات ولا تتوافر على مستوى الأحياء والمناطق المتجاورة.
- صعوبة الحصول على استيفاء البيانات بالدقة المطلوبة بشكل منفرد؛ حيث تم الاعتماد على عدة باحثين ميدانيين مساعدين (وعددهم ٦) لاستيفاء الاستبيانات، وتم تدريبهم مكتبياً وميدانياً.
- صعوبة الحصول على موافقة الجهات المختصة (الأحياء والأقسام) في كل منطقة لعدم التعرض للعقبات والعراقيل أثناء استيفاء الاستبيان، أو أثناء تصوير مظاهر اللامساواة الحضرية في أحياء الدراسة.
- التعرض لبعض الرفض والعقبات من قبل المبحوثين أنفسهم لتخوفهم من جهة

البحث، أو لكون الباحث من الضرائب.

- عدم دقة وحداثة البيانات الاحصائية المتاحة عن توزيع الموارد والخدمات في المحليات والأحياء بشكل خاص.

صور عن نمط السكن واللامساواة الحضرية في القاهرة الكبرى

الصورة رقم (١) البساتين يجاورها حي المعادي الجديدة في ٢٥/ ٣/ ٢٠٢٠ (تصوير الباحثة)

الصورة رقم (٢) نمط السكن في منطقة البساتين وبئر أم سلطان (تصوير الباحثة)

الصورة رقم (٣) نمط السكن في المعادي القديمة دجلة (تصوير الباحثة)

الصورة رقم (٤) نمط السكن في المعادي الجديدة- نيركو (تصوير الباحثة)

نتائج الدراسة.

حاولت الدراسة **طرح عدد من التساؤلات والإجابة عنها،** وبرز ذلك واضحاً في العناصر التالية:

أولاً: اللامساواة الحضرية وأسبابها (محليًا ودوليًا):

توصلت الدراسة لأسباب اللامساواة الحضرية "نظريًّا" على النحو التالي:

١- **الازدياد المطرد لعدد سكان المناطق الحضرية** على مستوى العالم في ستينات وسبعينات القرن العشرين. وصاحب ذلك النمو الحضري ارتفاع مطرد في

مستويات الفقر والحرمان وغياب للعدالة الاجتماعية، واختلال توزيع الموارد بين المناطق الحضرية المختلفة.

٢- **الهجرة** من الريف للمدن وعلى الأخص في الدول النامية.

٣- **العولمة** وانجذاب السكان المتزايد للمدن كمراكز اقتصادية واجتماعية وثقافية متوهجة أدت جميعًا لنمو المدن خارج نطاق سيطرة الحكومات.

٤- النمو السريع لمناطق **ومستقرات السكن غير الرسمي** داخل وعلى حدود المدن.

٥- تمدد واتساع الأطراف المتريفة في القاهرة الكبرى، ومن ثم اتساع اللامساواة الحضرية.

٦- تراكم وتكثيف إهمال توفير أماكن لاتساع أعداد المهاجرين والاهتمام بهم.

٧- عدم وضع خطة حضرية واضحة المعالم وطرق وأساليب الالتزام بتوقيت تنفيذها.

٨- احجام الاستثمارات الخاصة عن دخول قطاع الإسكان الشعبي.

٩- عدم توفير الدولة لنظام متكامل لتوفير مسكن ملائم وذو سعر معقول للفئات الأفقر.

١٠- اتبعت الدولة سياسات التوسع في بناء المدن الجديدة، التي لم تستوعب فائض الطلب من القطاعات الأقل في القدرة الشرائية، فتحولت لخدمة الطبقات الأعلى دخلاً.

١١- انعكاس عدم العدالة في توزيع الموارد بين المناطق الحضرية ليس فقط مرتبط بوجود العشوائيات؛ ولكنه مرتبط بأدوات توزيع الخدمات العامة ومعايير التخطيط المالي ومدى الترابط بين التخطيط المالي والتخطيط العمراني.

١٢- تتجلى اللامساواة الحضرية عندما يتركز الفقر وتتدنى الخدمات والبنية الأساسية فى مناطق جغرافية بعينها على نحو يحد من قدرة السكان على تغيير أوضاعهم اقتصاديا واجتماعيا.

وتم التوصل- نظريًّا- إلى أن سوء الأحوال السكنية أو تقدمها، والتفاوت في

الأوضاع السكنية بين طبقات المجتمع، وبين حضره وريفه، وكذلك نوعية المساكن القائمة واختلاف أنماطها، تعبر جميعاً عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية لبلد ما.

كما أن **السكن الحضري الفقير واللامساواة الحضرية** ليس مجرد مشكلة اقتصادية يمكن مواجهتها بتدبير مزيد من الاستثمارات، كما أنها ليست مجرد مشكلة هندسية فنية يمكن حلها بتصميمات معمارية أفضل وتكنولوجيا أكثر تقدماً. إنها مشكلة بالغة التعقيد تتداخل فيها شبكة ضخمة من العوامل والمتغيرات: اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وفنية ومكانية. هي باختصار مشكلة تعكس طبيعة التطور الاجتماعي- الاقتصادي بما يتضمنه من قوى وتفاعلات.

وأوضحت نتائج الدراسة الميدانية أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نوع الشريحة في منطقة السكن ومكان ميلاد رب الأسرة، وهو ما يفسر **تطور بعض المهاجرين ونجاحهم في الحضر**، وصعودهم إلى الشرائح العليا والوسطى، على خلاف ما تم التوصل إليه نظريًّاً "أن سكنى العشوائيات والمناطق الفقيرة هم فقط من النازحين"، فهم نفسهم حدث لهم حراك اجتماعي وطبقي وتواجدوا في المناطق الراقية والمتوسطة، كما أن منهم من نزح من القرى إلى المناطق الراقية والمتوسطة مباشرة حيث ارتفاع مستوى معيشته في الريف أصلًا أو ارتفاع مستوى تعلمه وتدرجه مهنيًّا في الوظائف الأعلى.

ثانياً: اللامساواة الحضرية وعلاقاتها بأهداف التنمية المستدامة ومحاولات الحد من نمو اللامساواة في مصر:

تكمن **علاقة اللامساواة الحضرية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة** في أن اللامساواة الحضرية وما تظهره من فجوة نوعية بين سكان المناطق الحضرية المتجاورة نفسها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب تحسين الظروف المعيشية لجميع الناس وتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي، ويعتبر هذا هو الفرض أو التساؤل الأساسي في هذه الدراسة.

واعترفت **أهداف التنمية المستدامة بالحاجة إلى التركيز على المناطق الحضرية**؛ حيث إن المدن تستمر في التوسع وسوف يعيش بها أكثر من ٦٠% من سكان العالم بحلول ٢٠٣٠ وتتضمن أهداف التنمية المستدامة هدفا مستقلا: وهو **"جعل المدن والمستوطنات**

البشرية احتوائية للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" (الهدف ١١). وعلينا أن نتذكر أن المدن الآن مسؤولة عن ثلاثة أرباع الأنشطة الاقتصادية في العالم تقريبًا ومع تزايد سكان المناطق الحضرية فإن نصيبها في الناتج المحلى الإجمالي والاستثمار على المستوى العالمي سوف يتزايد، وبينما يتم الاعتراف بالمدن بوصفها قاطرة النمو والتجديد الهام للتنمية، فإنها تواجه أيضًا بعض أسوأ مظاهر الفقر والحوكمة وتقديم الخدمات والبنية التحتية في العالم، وعندما يتطلع المرء إلى المستقبل فإنه سوف يرى أن **تحسين نوعية الحياة والاستدامة في مدن العالم** سوف يكون من أهم التحديات العالمية في فترة ما بعد ٢٠١٥.

ولقد قامت الحكومة المصرية بتدشين استراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠ "، والتي تتضمن عددًا من الخطط المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة، كما أصدرت تلك الوثيقة الصادرة في مايو/ آيار٢٠١٥ عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسن جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي ويضم أربعة محاور (التنمية الاقتصادية، والطاقة، المعرفة والابتكار والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية) والبعد الاجتماعي ويضم أربعة محاور (العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة) والبعد البيئي ويضم محورين (البيئة، والتنمية العمرانية).

كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة»، بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

وتم تناول اللامساواة الحضرية في مصر- باعتبارها مشكلة حضرية مهمة- ينتج عنها مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية جمة تعوق استدامة التنمية في المدينة وتعطل

حركة نموها، وتم توضيح **بعض المحاولات للحد من نمو اللامساواة** على المستوى المحلي والمجتمع المدني، ومدى أهمية المشاركة المحلية والشعبية في الحد من تطور المشكلة وفي عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم الخاصة بعمليات التنمية؛ حيث تمثل تلك المشاركة عنصرًا مهمًّا في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليل اللامساواة المكانية ومعالجة المشاكل التنموية التي تواجه مدن العالم.

ثالثاً: دور السياسات العامة والحوكمة الحضرية في تأصيل اللامساواة الحضرية عبر مراحل تاريخية مختلفة، تمييز مناطق وإهمال مناطق أخرى، ومحاولات الحد من اللامساواة الحضرية بين المناطق والأحياء السكنية:

شهدت التشريعات المصرية في العقد الأخير تغيرات مهمة، فقد مرت مصر بتغييرات دستورية بعد ٢٠١١، شهد الدستور خلالها تطورًا نسبيًّا في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة؛ حيث نصت **المادتين (٦٨،٧٨)**– على الترتيب– على **حرية تداول المعلومات والحق في المسكن الملائم** لأول مرة.

وفي دستور ٢٠١٤، حظرت المادة (٦٣) التهجير القسري للمواطنين، بالإضافة إلى إدراج فقرة في المادة ٧٨ تختص بالاهتمام بالمناطق اللارسمية. تلك المواد الدستورية **لم تترجم إلى قوانين بعد،** وأتت تلك التعديلات بعد ١٨ عام من إطلاق أجندة الموئل. وعلى الأخص، فقد تمت إضافة المادة المتعلقة بالحق في المسكن الملائم في الدستور المصري بعد إثارتها من قبل أحد المشاركين المهتمين بقضايا العمران في لجنة إعداد الدستور، أي جاءت نتيجة لتأثير الحركة العمرانية في مصر بعد ٢٠١١.

وبالتركيز على التنمية الحضرية، هناك أيضاً **تفاوت كبير بين القاهرة وباقي المحافظات وحتى بين أحياء القاهرة المختلفة؛** حيث تتحصل القاهرة على نسبة كبيرة من مخصصات التنمية نظرًا لمركزية الدولة ومركزية التخطيط، تلك المركزية التي دعت أجندة الموئل إلى عكسها لضمان تنمية متوازنة بين الأقاليم المختلفة وعدالة في توزيع الموارد العامة. مركزية الدولة تلك أدت أيضاً إلى سوء عملية إدارة الأراضي، فبدلاً من استخدامها لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية من الإسكان، تم استغلالها لتعظيم الأرباح وإيرادات الدولة.

وتوضح سياسة الدولة – المُتبعة منذ عدة عقود– في بناء مجتمعات عمرانية جديدة في الصحراء مدى سوء تلك العملية من قبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. تنبع سوء عملية إدارة الأراضي في مصر بشكل رئيس من فلسفة "الأرض كمورد مادي"، أي استغلال أكثر المصادر توفرًا في مصر– الأراضي– كوسيلة لتمويل عجز الميزانية وزيادة الموارد العامة. من ناحية أخرى، اعتمدت استراتيجية التنمية العمرانية في مصر بشكل عام وفي المدن الجديدة على وجه الخصوص على فلسفة "المساكن الحديثة"؛ حيث تعتقد الدولة أن توفير وحدات سكنية بأحدث مواد البناء كافي لتوفير المسكن الملائم كما ذكر بالتقرير الوطني لجمهورية مصر العربية، في ٢٠١٦، وهو ما يتعارض أيضاً مع مفهوم المسكن الملائم الذي تبنته أجندة الموئل والمتفق عليه عالمياً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة.

ففي أدبيات العمران الحديثة، ينبغي أن يكون الإنسان هو محور التنمية، وتوفير المسكن الملائم هو أكثر من وحدة سكنية، وأن الأرض لها **وظيفة اجتماعية** تجاه المجتمع ككل، وبالأخص تجاه ذوي الاحتياج الأكبر.

على صعيد أخر، أطلقت الحكومة المصرية **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠** بعد صدور **أهداف التنمية المستدامة العالمية.**

وبدأت مشروعات التنمية في مصر التي انقسمت إلى **مشروعات إسكان وبنية أساسية، ومشروعات دعم السياسات العمرانية والإدارة المحلية، وأخرى لتنمية المناطق اللارسمية**. أقامت الدولة مشاريع إسكان اجتماعي في المدن الجديدة والقائمة. إلا أن معظم تلك المشاريع **لم تحقق المسكن الملائم للمواطنين،** ومن أمثلة تلك المشروعات مشروعي" التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية" وإنشاء وحدات تطوير المناطق الحضرية في المحافظات بدعم مالي وفني من وكالة التعاون الألمانية، و"مشروع التخطيط الحضري للمدن الصغيرة" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للموئل. مثل هذه المشروعات في إطارها المجرد يمكن اعتبارها نتيجة مباشرة لأجندة الموئل، وذلك من خلال التعاون الدولي التي أوصت به الأجندة. لكن من جهة أخرى، هناك قصور كبير في الإدارة المحلية ما يَحُول دون تحقيق التنمية المستدامة.

وقد نشأت مبادرات عديدة تختص بالعمران المصري، منها ما يبحث نظرياً في مشاكل العمران، وينتقد سياسات الدولة في التعامل معها، ويقدم حلولاً نظرية لتلك المشاكل مثل عشرة طوبة :الدراسات والتطبيقات العمرانية ومبادرة التضامن العمراني بالقاهرة.

رابعاً: الاحتياجات الأساسية لقاطني المناطق السكنية المحرومة من الموارد والخدمات:

توصلت الدراسة الميدانية إلى حصر احتياجات سكان المناطق السكنية المحرومة من الموارد والخدمات، والتي تعاني من اللامساواة الحضرية؛ حيث تقاربت نسب الاحتياجات الأساسية للرضا بالسكن المناسب حاليًا ومستقبلًا بالنسبة لعينة الدراسة في مناطق الدراسة المختلفة؛ فترى نسبة ٣٣٪ من العينة في منطقة المعادي القديمة أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو *(توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع)* ونسبة ٢٥٪ ترى *(توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات)*، ونسبة ٣١٪ ترى *(توافر الأمن)*، ونسبة ١٠٪ ترى *(توافر كل ما سبق)*، وفي المعادي الجديدة ترى نسبة ٣٣٪ من العينة أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ٢٨٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات*)، ونسبة ٣٧٪ ترى (*توافر الأمن*)، ونسبة ٢٪ ترى (*توافر كل ما سبق*)، وفي البساتين ترى نسبة ٣٥٪ أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ٢٦٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات*)، ونسبة ٢٩٪ ترى (*توافر الأمن*)، ونسبة ١٠٪ ترى (*توافر كل ما سبق*).

وتقاربت أيضا نسب الاحتياجات الأساسية للرضا بالسكن المناسب في محافظة الجيزة ، ففي المهندسين ترى نسبة ١٩٪ من العينة أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ٢٦٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات)*، ونسبة ٤٧٪ ترى (*توافر الأمن*)، ونسبة ٨٪ ترى (*توافر كل ما سبق*)، وفي الدقي ترى نسبة ٣٢٪ من العينة

أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ١٨٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات*)، ونسبة ٣٦٪ ترى (*توافر الأمن*)، ونسبة ١٤٪ ترى (توافر كل ما سبق)، وفي بولاق الدكرور ترى نسبة ٤٣,٥٪ أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ٢٤٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات*)، ونسبة ٣١,٥٪ ترى (*توافر الأمن*)، ونسبة١٪ ترى (توافر كل ما سبق).

وفي بنها ترى نسبة ٦٩,٥٪ أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ٢٩,٥٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات*)، ونسبة ١٪ ترى (*توافر الأمن*)، وفي شبرا الخيمة ترى نسبة ٣٤٪ أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ٢٦,٥٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات*)، ونسبة ٣٥٪ ترى (*توافر الأمن*)، ونسبة ٤,٥٪ ترى (*توافر كل ما سبق*)، وفي الخصوص ترى نسبة ٦٠٪ أن أهم الاحتياجات الأساسية لتحقيق الرضا في السكن هو (*توافر كافة الخدمات والمرافق والبيئة الصحية وتخطيط الشوارع*) ونسبة ٢٠٪ ترى (*توافر المدارس والمستشفيات والنوادي والمكتبات*)، ونسبة ٢٠٪ ترى (*توافر الأمن*).

كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين المستوى الاجتماعي ورؤية العينة لسياسات التطوير الحالية في السكن، أي كلما زاد المستوى الاجتماعي زاد معه رؤية العينة لسياسات التطوير الحالية في السكن بأنها ذات جودة.

خامساً: التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للامساواة الحضرية والتوزيع غير العادل بين المناطق الحضرية على مدى تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها:

(١) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة طردية متوسطة بين المستوى الاجتماعي "نوع الشريحة" والمعلومات عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، أي كلما زاد المستوى الاجتماعي زادت معه المعلومات عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ويعكس ذلك مدى الوعي الثقافي والمجتمعي لنوع الشريحة في منطقة السكن.

وهو ما يتعارض مع تحقيق الهدف الفرعي رقم (١٢-٨) "ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠" والمنبثق من الهدف رقم (١٢) " ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".

(٢) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين المستوى الاجتماعي "نوع الشريحة" والراحة في منطقة السكن، أي كلما زاد المستوى الاجتماعي زادت معه الراحة في منطقة السكن.

حيث نجد تفاوتًا في نسب استجابات الراحة في السكن بالنسبة لشرائح عينة الدراسة تتراوح بين ٧٦٪ للشريحة العليا، و٦٥٪ للشريحة الوسطى، ٥٢٪ للشريحة الدنيا.

ويعكس هذا التفاوت في مستويات الراحة في السكن اللامساواة الحضرية وانعكاساتها على الرضا عن الخدمات والمرافق والتفاعل الاجتماعي مع الجيران، ويكون سبب في عدم تحقيق الهدف الفرعي رقم (١١-١) ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠، والمنبثق من الهدف رقم (١١) **"جعل المدن والمستوطنات البشرية احتوائية للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"** والمرتبط تحقيقه بالقضاء على أنماط اللامساواة الحضرية والتوزيع غير العادل للموارد والخدمات.

(٣) نجد انتشار الجرائم بشكل تنازلي من خلال استجابات عينة الدراسة المصنفة شريحة عليا حيث تنتشر جرائم السرقة يليها جرائم العنف ثم القتل والبلطجة، والتحرش، والمخدرات.

وفي الشريحة الوسطى تنتشر جرائم السرقة يليها جرائم البلطجة ثم العنف والقتل، والتحرش، والمخدرات. وفي الشريحة الدنيا تنتشر جرائم البلطجة يليها العنف ثم السرقة والتحرش ثم القتل والمخدرات. "راجع الجدول الكمي رقم ٤٣".

وهو ما يعوق تحقيق الهدف الفرعي رقم (١٦-١) الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان، والهدف الفرعي رقم

(١٦-٣) تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص ووصول الجميع إلى العدالة المنبثقين من الهدف رقم (١٦) "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات."

(٤) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نمط السكن **وممتلكات الأسر المعيشية**، (امتلاك شقة أخرى/ السيارة/ التكييف/ الكومبيوتر/ اللاب توب/ المحمول/ خدمة الإنترنت) أي أنه كلما ارتفع نمط السكن كلما تزايدت ممتلكات الأسر المعيشية الأساسية والترفيهية، وزاد عددها وارتفعت نوعيتها وجودتها وحداثتها.

وهو ما يعوق تحقيق الهدف الفرعي (١-٤) ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بالحقوق نفسها في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.

المنبثقين من الهدف رقم (١) القضاء على الفقر **"القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"**

ويتعارض عدم المساواة في الحصول على خدمات الإنترنت مع الهدف الفرعي رقم (٩-٨) "تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠" والمنبثق من الهدف رقم (٩) الصناعة والابتكار والبنية التحتية "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار".

(٥) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نمط السكن وتواجد أماكن مخصصة لجمع القمامة وادارة النفايات وانتظام عمال النظافة في جمعها، أي أنه كلما ارتفع نمط السكن زاد تواجد أماكن مخصصة لجمع القمامة وادارة النفايات وانتظام عمال النظافة في جمعها.

حيث توجد أماكن مخصصة لجمع القمامة وإدارة النفايات وانتظام عمال النظافة في جمعها في النمط السكني (فيلا/ دوبليكس/ شقة في برج) بنسبة تتراوح بين ٨٨٪ و١٠٠٪، ولا توجد في النمط السكني (شقة في عمارة/ شقة في بيت/ حجرات مفردة) بنسبة تتراوح بين ٣١٪ و ١٠٠٪.

وهو ما يعوق تحقيق الهدف الفرعي رقم (١١- ٦) "الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠" والمنبثق من الهدف رقم (١١) مدن ومجتمعات محلية مستدامة " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة."

(٦) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نمط السكن وتواجد مساحات خضراء وتشجير وهواء نقي داخل منطقة السكن، أي أنه كلما ارتفع نمط السكن زاد تواجد مساحات خضراء وتشجير وهواء نقي داخل منطقة السكن.

حيث توجد مساحات خضراء وتشجير وهواء نقي لدى نسبة كبيرة في الأنماط السكنية (فيلا/ دوبليكس/ شقة في برج) تتراوح بين ٢٩٪ و٩٤٪، ولا تتواجد بنسبة تتراوح بين ٥٩٪ و ١٠٠٪ في الأنماط السكنية (شقة في عمارة/ شقة في بيت/ حجرات مفردة).

وهو ما يعوق تحقيق الهدف الفرعي رقم (١١- ٧) "توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠" والمنبثق من الهدف رقم (١١) مدن ومجتمعات محلية مستدامة "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة."

(٧) كما اتضح أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نمط السكن وجودة مياه الشرب، أي أنه كلما ارتفع نمط السكن ارتفع معه جودة مياه الشرب. حيث نجد ارتفاع نسب جودة المياه "جيدة وممتازة" في النمط السكني (فيلا/ دوبليكس/ شقة في برج) بنسبة ١٠٠٪، وتوجد "رديئة ومتوسطة" في الأنماط السكنية الأخرى (شقة في عمارة/ بيت)، (حجرات معيشية مفردة) بنسبة ٩٦٪ من عينة الدراسة في هذه الأنماط السكنية.

وهو ما يتعارض مع تحقيق الهدف الفرعي رقم (٦-١) تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠، والمنبثق من الهدف رقم (٦) المياه النظيفة والنظافة الصحية "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع".

(٨) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نمط السكن وجودة الكهرباء، أي أنه كلما ارتفع نمط السكن ارتفع معه جودة الكهرباء. حيث نجد ارتفاع نسب جودة الكهرباء "جيدة وممتازة" في النمط السكني (فيلا/ دوبليكس/ شقة في برج) بنسبة ١٠٠٪، وتنقطع "باستمرار وأحياناً" في الأنماط السكنية الأخرى (شقة في عمارة/ بيت)، (حجرات معيشية مفردة) بنسبة ٩٦٪ من عينة الدراسة في هذه الأنماط السكنية.

وهو ما يتعارض مع تحقيق الهدف الفرعي رقم (٧-١) "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠" والمنبثق من الهدف رقم (٧) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

(٩) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نمط السكن وجودة خدمات الصرف الصحي، أي أنه كلما ارتفع نمط السكن ارتفع معه وجودة خدمات الصرف الصحي. حيث نجد ارتفاع نسب جودة الصرف الصحي "جيدة وممتازة" في النمط السكني (فيلا/ دوبليكس/ شقة في برج) بنسبة ٩٧٪، ويوجد بصورة "متوسطة ورديئة" في الأنماط السكنية الأخرى (شقة في عمارة/ بيت)، (حجرات معيشية

مفردة) بنسبة ٩٥٪ من عينة الدراسة في هذه الأنماط السكنية.

وهو ما يتعارض وجوده في ظل اللامساواة الحضرية مع تحقيق الهدف الفرعي (٦-٢) "تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠" والمنبثق من الهدف رقم (٦) "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع."

(١٠) كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نمط السكن ووجود خدمات الغاز الطبيعي، أي أنه كلما ارتفع نمط السكن ارتفع معه ووجود خدمات الغاز الطبيعي. حيث نجد ارتفاع نسب تواجد الغاز الطبيعي في النمط السكني (فيلا/ دوبليكس/ شقة في برج) بنسبة تتراوح بين ٩٠٪ و١٠٠٪ تقريبًا، وعدم تواجده في الأنماط السكنية الأخرى (شقة في عمارة/ بيت)، (حجرات معيشية مفردة) بنسبة تتراوح بين ١٢٪ و١٠٠٪ من عينة الدراسة في هذه الأنماط السكنية.

وهو ما يتعارض مع تحقيق الهدف الفرعي رقم (٧-١) "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠" والمنبثق من الهدف رقم (٧) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

(١١) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نوع الشريحة في منطقة السكن والمستوى المهني، أي أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي ارتفع معه المستوى المهني، فمكان سكن المرء يؤدي دورًا في تشكيل فرص العمل والدخل المتوفره له.

وتعكس النتائج التفاوت في المستوى المهني نتاجا للتفاوت في المستوى الاجتماعي للشرائح المختلفة في مكان السكن نفسه، وهو ما يتعارض مع تحقيق الهدف الفرعي (٨-٥) تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠، والمنبثق من الهدف رقم (٨) الأساسي: العمل اللائق ونمو الاقتصاد "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير

العمل اللائق للجميع".

(١٢) أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نوع الشريحة والدخل الشهري، أي أنه كلما زاد المستوى الاجتماعي للأسرة كلما ارتفعت قيمة الدخل الشهري.

وهو ما يعكس تفاوت الدخل بنسب كبيرة بين أسر العينة ويعوق تحقيق الهدف الفرعي رقم (١٠-٤) اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا، والمنبثق من الهدف رقم (١٠) الحد من أوجه عدم المساواة "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها".

ويتعارض مع تحقيق الهدف الفرعي رقم (١-١) القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، والمنبثق من الهدف رقم (١) القضاء على الفقر "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

(١٣) كما اتضح أن مكان سكن المرء يؤدي دورًا في تشكيل فرص التعليم المتوفرة له؛ فبالنظر إلى نسبة التعليم العالي في الشريحة الدنيا من العينة نجدها ١٢٪ تقريبًا، بينما ترتفع في الشريحة العليا إلى ٦٣٪، كما أن نسبة الأمية لدى الشريحة الدنيا تمثل ١٢٪ من العينة، وتوجد بنسبة ٠٪ لدى الشريحة العليا. وبالنسبة للشريحة الوسطى نجد أن نسبة التعليم العالي ٤١٪ من العينة، والأمية ٣٪ تقريبًا، وهو ما يعكس تفاوت نسب التعليم في نفس المنطقة على حسب نوع الشريحة.

وتعكس هذه النسب تفاوت نسب التعليم في الحضر، وفي المناطق المتجاورة نفسها، وهو ما يعوق تحقيق الهدف رقم (٤) من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التعليم الجيد "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل **للجميع** وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

(١٤) أوضحت النتائج الإحصائية لعينة الدراسة الخاصة بالعلاقة بين نوع الشريحة في منطقة السكن وعدد أفراد الأسرة؛ أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين المستوى الاجتماعي للأسرة (نوع الشريحة: عليا/ وسطى/ دنيا) وعدد أفراد الأسرة، أي كلما

ارتفع المستوى الاجتماعي كلما قل معه عدد أفراد الأسرة. ، وهو ما يعكس درجة الوعي بتنظيم الأسرة لدى جميع أسر العينة، التي ترتبط بتحقيق الهدف الفرعي (٣-٧) ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠، والمنبثق من الهدف الأساسي رقم (٣) من أهداف التنمية المستدامة "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

(١٥) كانت استجابات أسر العينة حول ماهية وسائل النقل والمواصلات المتاحة في منطقة السكن تتمثل في عدم وجود وسيلة مواصلات التوكتوك تماما في المعادي القديمة، ويوجد بنسبة ٩٪ في المعادي الجديدة، ونسبة ٣٧٪ في البساتين، والميكروباص يوجد بنسبة ٣٥,٥٪ في البساتين و١١٪ في المعادي الجديدة، ولا يوجد في المعادي القديمة، أما المواصلات العامة فتوجد بنسبة ٢٣٪ في المعادي الجديدة، و١٨٪ في البساتين ولا توجد في المعادي القديمة التي تصل نسبة استخدامها للسيارات الخاصة "أخرى" ١٠٠٪ تليها المعادي الجديدة ٥٧٪ والبساتين ٩٪.

تعد وسيلة انتقال التوكتوك غير موجودة في عينة الدراسة في مناطق المهندسين والدقي، وتوجد بنسبة ٣٤٪ في بولاق الدكرور، ويوجد الميكروباص في المهندسين بنسبة ٢٣٪ والدقي ٣٢٪، وبولاق الدكرور ٣٣٪، والمواصلات العامة توجد بنسبة ٦٢٪ في المهندسين و ٣٥٪ في الدقي ، ٣٣٪ في بولاق الدكرور، وتصل نسبة استخدام السيارات الخاصة ١٥٪ في المهندسين و٣٢٪ في الدقي.

توجد وسيلة الانتقال التوكتوك بنسبة ٦٠٪ في الخصوص، و ٣٨٪ في شبرا الخيمة، والميكروباص متاح بنسبة ١٠٠٪ في عينة الدراسة في بنها تليها ٣٨٪ في شبرا الخيمة، و٢٠٪ في الخصوص، والمواصلات العام توجد بنسبة ٢٠٪ في شبرا الخيمة و ٢٠٪ في الخصوص، وتصل نسبة استخدام السيارات الخاصة ٤٪ في شبرا الخيمة فقط.

ويظهر ذلك صعوبة تحقيق الهدف الفرعي رقم (١١-٢) توفير إمكانية وصول

الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠، والمنبثق من الهدف رقم (١١) **"جعل المدن والمستوطنات البشرية احتوائية للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".**

(١٦) نجد أعلى نسبة من استجابات كافة الشرائح تتفق على أنه لا يوجد دور للمجتمع المحلي على الإطلاق في تطوير منطقة السكن، ويتعارض ذلك مع ما يصبو إليه الهدف الفرعي رقم (١١-٤) تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠، والمنبثق من الهدف رقم (١١) "جعل المدن والمستوطنات البشرية احتوائية للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

(١٧) كما اتضح من خلال استجابات أسر العينة حول دور الدولة في حل مشكلات السكن أن قاطني المناطق الفقيرة تميل بشكل كبير إلى أن يكون دور الدولة تجاه مشكلاتهم في السكن هو (تطوير المساكن والمنطقة التي يعيشون بها) ثم نسبة أقل تميل إلى (توفير وحدات جديدة بأسعار مناسبة) ونسبة قليلة جدا ترغب في (التسريح والتعويض المالي) من الدولة.

بينما يميل قاطني المناطق الراقية والمتوسطة بشكل كبير إلى إلى أن يكون دور الدولة تجاه مشكلاتهم في السكن (توفير وحدات سكنية لقاطني المناطق الفقيرة في مناطق حضرية أخرى بأسعار مناسبة)، ثم نسبة قليلة تميل إلى تطوير المناطق المجاورة التي يعيش فيها الشريحة الدنيا) ونسبة قليلة ترى أن (التسريح والتعويض المالي) هو الحل الناجع من الدولة.

(١٨) تقاربت رؤية عينة الدراسة حول سياسات التطوير الحالية في السكن "بناء وحدات سكنية جديدة بأحدث مواد البناء ومتوافر بها كافة الخدمات والمرافق"؛ حيث ترى نسبة ٨٢٪ من إجمالي عينة الدراسة في جميع المناطق أنها سياسات (جيدة)، وترى

نسبة ١٤٪ أنها سياسات (غير جيدة)، ونسبة ٤٪ ترى أنها سياسات متوسطة (أخرى).

سادساً: آليات التكيف والتفاعل الاجتماعي مع صور اللامساواة الحضرية في القاهرة الكبرى:

توضح النتائج أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين المستوى الاجتماعي "نوع الشريحة في منطقة السكن" وأساليب مواجهة مشكلات السكن، أي كلما زاد المستوى الاجتماعي زاد مواجهة المشكلات بمنطقة السكن.

توجد علاقة بين نوعية منطقة السكن وأساليب مواجهة مشكلات السكن في حال تواجدها في منطقة السكن أو المناطق المجاورة لها؛ حيث تختلف أساليب التكيف ومواجهة المشكلات على حسب نوعية الشريحة القاطنة في منطقة السكن فالشريحة الوسطى في المناطق الدنيا أو المتوسطة هي من **تحاول دائما تغيير مكان السكن**؛ على عكس الشريحة الدنيا **لا تواجه مشكلات السكن ومستسلمة للأمر الواقع؛** حيث إن تدني الخدمات والبنية الأساسية في منطقة سكنهم **يحد من قدرتهم على تغيير أوضاعهم اقتصاديًا واجتماعيًا،** أما الشريحة العليا فهي بالفعل امتلكت فيلات أو شقق في المدن الجديدة **لتغيير مكان السكن،** وذلك من واقع استجابات أسر العينة.

كما اتضح وجود بعض العلاقات والروابط والتفاعل مع المناطق المجاورة لها، وهي علاقات ثانوية ومتغيرة تعتمد تبادل المصالح؛ حيث تختلف نوعية الروابط على حسب نوعية منطقة السكن (فعلى سبيل المثال يقوم سكان المناطق الفقيرة بتقديم الخدمات للمناطق المجاورة الراقية والمتوسطة "سباكة- ميكانيكا- نجارة- أعمال خدمية..... الخ") ويستفيد سكان المناطق الراقية والمتوسطة من التعامل مع المناطق الفقيرة نظرا لانخفاض أسعار السلع والخدمات فيها). ويتوافق هذا مع الهدف رقم (١١-٨) دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

سابعاً: الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة الآثار المترتبة على اللامساواة الحضرية

وتحقيق التنمية المستدامة:

- إطلاق العديد من المبادرات الحكومية والمحلية والمجتمعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع وتشريع النظم والقوانين الخاصة بمعوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (السياسات العامة والحوكمة).
- استخدام الأراضى الموجودة والموارد الخاصة بصورة أفضل، وأن تعمل على تشجيع حيازة أراضٍ منخفضة التكلفة عند اطراف المناطق الحضرية أو فى المدن الجديدة، وأن تشجع أيضا إقامة مشروعات اسكان بالجهود الذاتية للوفاء باحتياجات الاسكان فى حدود ميزانيات الأفراد المحدودة. ويعد تأمين حيازة الأراضى والمساكن أمرًا مهمًّا للتصدى لمشكلة الاسكان العشوائى أو المناطق المتدهورة.

التوصيات.

يدعو الوقت الراهن إلى التركيز على **المدن** كونها أكثر المناطق تأثرًا بكافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث نجد انتشار فيروس "كوفيد- ١٩" المستجد أول ظهور له في مدينة "ووهان" المزدحمة بالسكان وسط الصين، وانتشر منها إلى مدن أخرى، ويعكس هذا ضرورة القضاء على اللامساواة الحضرية داخل المدن، حيث أصاب الفيروس سكان المناطق الأكثر ازدحامًا في الأحياء الفقيرة، وكذلك سكان الأحياء التي ينقصها السكن الملائم والآمن.

وأدى الوباء إلى تفاقم الانقسام داخل المدن نتيجة الفشل المستمر منذ وقت طويل في علاج اللامساواة الحضرية وتوفير حقوق الإنسان الأساسية، وتحتاج أساليب الإصلاح لما بعد "كوفيد-١٩" أن يُزود جميع سكان المدن بالخدمات الأساسية، خاصة السكن والرعاية الصحية، وأن يصبح هناك دور للمحليات بدعم من الحكومات في تقليل الفجوات واللامساواة وزيادة التقارب في المستوى المعيشي لسكان المدن.

فلا بد من العمل في الخطط المستقبلية أن تصبح المدن أقل ازدحامًا، والحد من الانتقال دون تزاحم الركاب في وسائل المواصلات، وأن تُدعم فكرة التعليم عن بعد، والعمل من داخل المنزل؛ حيث يؤدي ذلك إلى أن تكون المدن أكثر صحية وآمانا والحياة

فيها أقل تكلفة، والتخطيط المستقبلي للمدن على أساس التباعد بين السكان، وتوفير الخصوصية وجودة الحياة لجميع السكان سواسية.

وتأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة فاتحة لقضايا أخرى جديرة بالبحث العلمي المهتم بالقضايا التنموية والحضرية المعاصرة من قبل باحثين آخرين، نظراً لما تفرزه هذه الدراسة من قضايا خاصة تتعلق بوضع السياسات التوزيعية العادلة بين الأحياء والمناطق السكنية الحديثة، وأيضاً القضايا المتعلقة بتطوير العشوائيات والتي تهتم بالإنسان قبل المكان وتصبو إلى جودة الحياة للجميع.

حيث توجد **قضايا مهمة حالياً** تخص جميع الباحثين في كافة التخصصات، وفي تخصص علم الاجتماع التنمية وعلم الاجتماع الحضري، ظهر الاهتمام الفعلي من الدولة بتطوير العشوائيات حيث وفرت الدولة العديد من بدائل العشوائيات في المدن التي يقطنها ساكني العشوائيات، والتي تتطلب التعرف على **آليات التكيف الاجتماعي لديهم، ومدى الحراك الاجتماعي والطبقي** الذي يمكن أن يحدث لهذه الشريحة وتأثير ذلك على دعم خطى التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

وتوجد أهمية خاصة حالياً للدراسات التي تبحث **في دور المجتمع المدني كشريك أساسي وفعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** فقد مضى حوالى خمسة أعوام على اعتماد الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وذلك لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية ومعالجة التحديات البيئية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وخلق فرص عمل والحد من الفقر ولكن لا تستطيع الحكومات وحدها تحقيق هذه الأهداف الطموحه.

حيث إنه من الضرورى **بذل جهود جماعية وفردية ومشاركة جميع الأطراف كشركاء أساسيين فى التنمية** بما فى ذلك القطاع الخاص من خلال مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات فضلا عن منظمات المجتمع المدني باعتبارها الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش:

(١)جوردون مارشال، "*موسوعة علم الاجتماع*"، المجلد الثاني، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٩٢٤- ٩٣٣.

(2) Louis Wirth, "Urbanism As A way of life", The American Journal of Sociology, Volumexliv, July 1938. P.4. (نسخة إلكترونية)

(٣)محمود جاد، "التضخم الحضري في البلاد النامية"، دار العالم الثالث، الطبعة الثانية، يوليو ١٩٩٣، ص ص (١٥-١٧).

(4) Lobao, L., and Saenz, R. (2002)." Spatial Inequality and Diversity as an Emerging Research Area". Rural Sociology 67(4), p p 501: 504.

(5) Pirie Gordon, (1983), "On Spatial Justice", Environment and planning, A 15, pp. 465–473.(نسخة إلكترونية)

(٦)عزة عبد العزيز سليمان وآخرون، "العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر (دراسة تحليلية)"، مركز التنمية الإقليمية والحضرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣.

(٧)وثيقة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥.

(٨)الجريدة الرسمية، "قانون البناء الموحد" العدد ١٩ مكرر (أ) في ١١ مايو سنة ٢٠٠٨، المادة الثانية، ص ٤.

(٩)التحالف الدولي للموئل، "شبكة حقوق الأرض والسكن"، تحالف الموئل موجها للجنة التحضيرية (٣) للموئل الثالث تم الإطلاع عليه في ٢٠١٩/٤/٢٨ رابط الموقع: http://www.hic-mena.org/news.php

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

استراتيجية التنمية العمرانية للقاهرة الكبرى؛ الجزء الأول: الرؤية المستقبلية والتوجهات الاستراتيجية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، ٢٠١٢.

"أهداف التنمية المستدامة: هل سنحت الفرصة لمعالجة اللامساواة الحضرية؟"، مبادرة التضامن العمراني بالقاهرة، (نسخة الكترونية)، ٢٠١٦.

"الأجندة الحضرية الجديدة"، مبادرة التضامن العمراني بالقاهرة، (نسخة الكترونية)، ٢٠١٧.

"التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية"، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١١ يوليو ٢٠١٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "مصر في أرقام ٢٠١٨"، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩.

الدليل الإرشادي لمؤتمر "الموئل الثالث": التاريخ والتحديات والطموحات"، مبادرة التضامن العمراني بالقاهرة، (نسخة الكترونية)، ٢٠١٦.

السيد الحسيني، "الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة في القاهرة الكبرى"، مكتبة غريب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١.

ـــــــــ "المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٣.

برتران بادي ودومينيك فيدال، "عالم اللامساواة"، ترجمة مروّة نصير، مؤسسة الفكر العربي، وحدة الترجمة (حضارة واحدة)، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.

"تحقيق حول اللامساواة المكانية في القاهرة"، مبادرة التضامن العمراني بالقاهرة، (نسخة الكترونية)، ٢٠١٦.

جمال حمدان، "القاهرة"، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣.

جلال أمين، "العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري"، العدد (٧)، دار المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

جليلة القاضي، "التحضُر العشوائي"، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

جوردون مارشال، "موسوعة علم الاجتماع"، المجلد الثاني، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.

ريهان محمد ريحان حسين؛ "تنمية المجتمعات الجديدة:التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

ريهام محمد كمال مراد جودة؛ "تنمية المناطق الحضرية المتدهورة الآهلة بالسكان بالمشاركة "، أطروحة ماجستير، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

سياسات المدن الجديدة في مصر"، مبادرة التضامن العمراني بالقاهرة، (نسخة الكترونية)، ٢٠١٦.

شريف عبد المنعم كامل سيد؛ "التجمعات المتدهورة داخل المناطق الحضرية المخططة فى القاهرة الكبرى "، أطروحة ماجستير، قسم جغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/ فبراير ٢٠٠١.

عزت حجازي، " الفقر في مصر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦.

عبد الباسط عبد المعطي، "دراسات في التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر- الدراسات المحلية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨.

عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، "السكان والمجتمع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.

عزة عبد العزيز سليمان وآخرون، "العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر (دراسة تحليلية)"، مركز التنمية الإقليمية والحضرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣.

فاطمة بركات، "ملامح الازدواجية الحضرية في القاهرة"، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، العدد السادس، خريف ١٩٩٩.

فيليب هاوزر، "مشكلات التحضر السريع"، في محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، ترجمة السيد الحسيني، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.

فؤاد مرسي؛ **"التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي"**، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٢.

محسن خضر، "من فجوات العدالة في التعليم"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠.

محمد الجوهري وآخرون، "دراسات في علم الاجتماع الحضري"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

محمد الجوهري، علياء شكري؛ **"علم الاجتماع الريفي والحضري"**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

محمد عباس إبراهيم، "التنمية والعشوائيات الحضرية : اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

محمد مصطفى محمد البواب؛ "التخطيط الحضرى المستدام كأداة فعاله لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة:(كمدخل لرسم التوجهات الإستراتيجية المستقبلية لتخطيط المدن المستدامة) "، أطروحة ماجستير، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

محمود الكردي، " الدولة وفقراء المدينة: بين أساليب التجاهل والاهمال وآليات التكيف والانحراف، في الذات والمجتمع في مصر- أعمال الندوة السنوية الثالثة ، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

محمود الكردي، وفاء مرقس [وآخ.] ، "الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر : دراسة مسحية بالعينة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، ١٩٩٨.

محمود الكردي، "التحضر: مدخل لعلم الاجتماع الحضري"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

ـــــــــ، "مدخل لدراسة ظاهرة التخلف ومشكلات المجتمع المصري"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

ـــــــــ،"محاضرات في التخطيط الاجتماعي والتنمية"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

ـــــــــ، "المسح الاجتماعي لمنطقة الحوتية- دراسة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة عشوائية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨.

ـــــــــ، "الفقر في مصر – الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة"، أعمال الندوة السنوية السادسة، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

ـــــــــ، "المدينة المصرية: مشكلاتها وظواهرها"، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الرابع، ١٩٨٣.

ـــــــــ، "النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر"، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.

ـــــــــ، "ظاهرة التحضر في الوطن العربي"، المجلد الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٠ .

ـــــــــ ، "اجتماعيات التنمية"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

محيا زيتون؛ "**مشكلة الاسكان في مصر واتجاهات تطورها في المستقبل**"، في: جودة عبد الخالق (محرر)، الانفتاح: الجذور- الحصاد- المستقبل، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

مدحت محمد عبدالمنعم صالح؛ "دور المنظمات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية : مع إشارة للحالة المصرية"، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

مروة أحمد عبد الرحمن سليمان؛ "المخططات الاستراتيجية للمدن المصرية : الفاعلية وقابلية التنفيذ فى الواقع المحلى"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦.

مروة سيبويه حامد، " ثنائيات العمران بالقاهرة الكبرى- قراءة للظاهرة وسيناريوهات المستقبل"، أطروحة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

مصطفى محمود، "العشوائيات وثقافة الفقر: دور الدولة وآليات المواجهة"، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٤.

نسمة فتحي صلاح، " تطوير العشوائيات فى مصر: نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية "، أطروحة ماجستير، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

هبة الله عاصم علي الفولي؛ "مواجهة قضية عشوائيات العمران فى إطار سياسات التنمية الشاملة "، اطروحة دكتوراه، قسم التصميم العمران، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

هناء جاد محمود، " أنماط تجاور العمران المخطط و غير المخطط فى القاهرة : دراسة حالة منطقتى أرض اللواء و المهندسين "، أطروحة ماجستير، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري؛ معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، "نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٦- ٢٠٣٠"، القاهرة، يوليو ٢٠١٦.

وثيقة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥.

يحيى شوكت؛ العدالة الاجتماعية والعمران- خريطة مصر، وزارة الإسكان الظل، القاهرة، ٢٠١٣.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Abdelhaliem, R, Revisiting Growth and poverty Nexus in Egypt with reference to the World Bank Country Partnership Strategies," Egyptian Initiative for Personal Right, 2014.

Abu-Lughod J; "Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case ", American Journal of Society; Vol. 67, 61 – 1962.

Al-Shawarby, S, "The Measurement of Inequality in the Arab Republic of Egypt: A Historical Survey",. In P. Verme, B. Milanovic, World Bank, Washington, 2014.

Charles AssiAtangana, "Social Geography: Textbook of world", Random exports, India, New Delhi, 2013.

"Critics Question Success of UN's Millennium Development Goals." Financial Times. 15 September, 2014.

El-Gawhary, M., Reading in sociology and anthropology, Giza, 1997.

El Tawila, S., Gadallah, M. & El-Majeed, E.A.A, "Poverty and Inequality in the Arab Republic of Egypt's Poorest Villages". Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt.: Facts and Perceptions Across People, Time and Space World Bank, Washington, 2014.

Fergany, N., The Growth of Poverty in Egypt, Almishkat, Giza, Egypt, 1998.

Giddens, Anthony, Human Societies – An Introductory Reader in Sociology, Polity Press, Oxford, 1993

HajerAwatta, "Whose Downtown is it Anyway? The Urban Transformation of Downtown Cairo between State and Non-State Stakeholders," Master Thesis , The Department of Sustainable Development, The American University in Cairo, 2015.

Harb, Mona and Sami Atallah, eds. "Local Governments and Public Goods: Assessing Decentralization in the Arab World", The Lebanese Center for Policy Studies, Beirut, Lebanon, 2015.

Isbister, John, Capitalism and justice- Envisioning Social and Economic Fairness,First printing, Kumarian, U S A, 2001.

Lobao, L., and Saenz, R,." Spatial Inequality and Diversity as an Emerging Research Area". Rural Sociology 67(4),2002.

MadaMasr, "UN experts raise alarm at Egypt's NGO crackdown." 11 April, 2016.

Marger, Martin N., Social Inequality- Patterns and Processes, Mayfield publishing Company. Mountain view, California, London

Toronto, U S A, 1999.

Marwell, N, Mapping the Social Geography of Inequality. The Social Science Research Council, 2014.

Mithaug, Dennis E., Equal Opportunity Theory, Sage Publications, Thousand Oaks London New Delhi, U S A, 1996.

Milanovic, B,." Spatial Inequality" , In P. Verme, B., Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt.: Facts and Perceptions Across People, Time and Space World Bank, Washington, 2014

" New UN Development Goals, Still Missing the Point." Financial Times. 21 August, 2015.

Rakowski, Eric, Equal Justice, Oxford, Clarendon Press, 1991.

Ravallion, M. and Jalan, J. Spatial Poverty Traps? World Bank Policy Research Working Paper No. 1862, 1997.

Stiglitz, J. The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future. New York: W. W. Norton & Company, 2012.

Sims, David.," Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster", American University in Cairo Press, 2014.

Shawkat, Yahia. , Policy Note: "How Not to Support the Undeserving and Discriminate Against the Poor" – EIPR Recommendations on New Income Conditions for the Social Housing Project. The Egyptian Initiative for Personal Rights, 2014.

Sustainable Development Solutions Network. "Why the World Needs an Urban Sustainable Development Goal." Sustainabledevelopment.un.org. September 18, 2013.

Tulchin, Josepf S. with Brown, Amelia, Democratic Governance and Social Inequality, Lynne Rienner Publishers, U S A, 2002.

TADAMUN, "Proposed Local Administration Law Strengthens the Powers of Central Government and the Governorates Instead of Local Administrations and Elected Councils", Cairo, Egypt, 15 January 2016.

TADAMUN, "planning-in-justice-intro" , Cairo, Egypt, 15 September 2016.

TADAMUN, "approaches-to-urban-development", Cairo, Egypt, 22 January 2016.

TADAMUN, "Adequate Housing Approach as a Targeting Tool for Local Development." , Cairo, Egypt, December 31, 2015.

TADAMUN, "Investigating Spatial Inequality in Cairo", Cairo, Egypt, September 15, 2015.

United Cities and Local Governments, "The Sustainable Development

Goals: What Local Governments Need to Know." September 2015.

United Nations, "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development." Sustainabledevelopment.un.org. Retrieved 2 April, 2016.

UN-Habitat. (1976)." The UN conference on Human Settlements (Habitat I)". *The Vancouver Declaration on Human Settlements*: United Nations..

UN-Habitat. (1996). "United Nations Conference on Human Settlements" (Habitat II). *The Habitat Agenda.* Istanbul: United Nations.